

## ”اتحاد المغرب العربي 17 فبراير 1989م“

أ.نجوى الطاهر عبدالحميد سعيد  
كلية الآداب والتربية – جامعة صبراتة

## ملخص البحث:

جاءت فكرة إنشاء الاتحاد المغاربي منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر نتيجة لتعرض أقطار المغرب العربي إلى ضغوطات كبيرة من قبل الدول الاستعمارية التي كانت لها دوافع متعدّدة، أهمها السياسية والاقتصادية، لذلك تعود فكرة إنشاء الاتحاد المغاربي إلى فترة القتال والكفاح المسلح ضد الاستعمار الأوروبي الحديث، مطلع القرن الماضي حيث بزرت الفكرة وتم تحقيقها على أرض الواقع سنة 1989م، لذلك يجب على المسؤولين للأقطار المغاربية ضرورة الاتصالات الدورية من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي؛ لأنّ وحدة المغرب العربي يجب أن تكون طريقاً للوحدة العربية كاملة.

**Abstract:**

The idea of establishing the Maghreb Union came from the first quarter of the nineteenth century as a result of the exposure of the countries of the Maghreb to great pressures by the colonial countries that had multiple motives, the most important of which were political and economic. The past, where the idea was sown and realized on the ground in 1989 AD, therefore, the officials of the Maghreb countries must have periodic contacts in order to consult on the issues of the Maghreb; Because the unity of the Maghreb must be a path to complete Arab unity.

**المقدمة:**

تُعَدُّ فكرة إقامة الاتحاد المغربي خطوة أولى لتدعيم أواصر العلاقات، بين دُول جمع بينها تاريخ، ولغة، ومعاهدات، واندماجات ووجدان مشترك على مر العصور. فالواقع أنَّ من يجتاز تجربة المرور عبر دول الشمال الأفريقي: المغرب والجزائر، وتونس وليبيا، لا يجد حدوداً بالمعنى المفهوم، بل بعض الأبنية هنا وهناك علامة على أنَّ إحدى دول المغرب العربي انتهت هنا، وبدأت دولة جديدة هناك، ولكن لا توجد حدود أو عوائق، طبيعية تمنع الاتصال، وبالتالي فأئنا نجد تداخلاً سكانياً في مناطق الحدود بين القبائل المختلفة في كل دول المغرب العربي. والجدير بالذكر أنَّ هناك نوعاً من التباين في الإنتاج الزراعي والصناعي بين دول المغرب العربي، حيث هناك البترول في ليبيا والجزائر، والفوسفات في المغرب، والسياحة في تونس، هذا بجانب الأنشطة الأخرى، وهو ما جعل هذه الدُول محط أنظار الدُول الاستعمارية الطامعة، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء الاتحاد المغربي، فمنذ الربع الأول من القرن التاسع عشر تعرّضت أقطار المغرب العربي إلى ضغوطات كبيرة من قِبَل الدول الاستعمارية التي قامت بمحاولات عديدة لبسط نفوذها وسيطرتها على الأقطار المغربية التابعة للدولة العثمانية آنذاك، وتمَّ لها ذلك بالفعل، حيث نجحت فرنسا عام 1830م في احتلال الجزائر وتونس عام 1881م، واحتلال ليبيا عام 1911م من قِبَل إيطاليا، وشكَّلت احتلال الجزائر البداية الحقيقية لظهور وامتداد الاستعمار الأوروبي الحديث لمختلف أقطار المغرب العربي.

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في تنمية التكامل بين دول الاتحاد المغربي فكرياً وتاريخياً وحضارياً اقتصادياً و سياسياً.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى إبراز أهمية العمل على تحقيق فاعلية الاتحاد المغربي عن طريق توحيد التشريعات والجمارك وظروف العمل وإلغاء التأشيرات، وكذلك توحيد القوانين والعملة في دول الاتحاد كأساس لتفعيل دور الاتحاد المنشود.

**التساؤلات:**

تدور التساؤلات كلها حول محور أساسي، وهو كيف نعيد فكرة اتحاد المغرب العربي وكيف يمكن تأسيسها في وعينا ومنظورنا الثقافي ومشروعنا الحضاري التتموي والنضالي.

**تقسيمات البحث:**

قُسم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية، وهي كالتالي:

**المبحث الأول - نشأة الاتحاد المغربي:**

تعود فكرة إنشاء الاتحاد المغربي إلى فترة القتال والكفاح المسلح ضد الاستعمار الأوروبي الحديث مطلع القرن الماضي، حيث كان وراء الاستعمار الأوروبي لأقطار المغرب العربي دوافع متعدّدة أهمها:

السياسية والاقتصادية فمن الدوافع السياسية أنه في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر انحسرت المستعمرات الفرنسية في العديد من مناطق العالم بعد أن طُرِدَتْ منها، كطردها من الهند وكندا ومصر، كما أن الهزائم المتلاحقة التي مُنِيَتْ بها فرنسا في أوروبا جعلت من الضروري لفرنسا أن تتطّلع إلى آفاق جديدة، وهذا السبب جعل فرنسا في حالة استعداد لاستعادة بعض هيبته المفقودة، خاصة وأن منافستها بريطانيا قد استحوذت على الهند وبعض الأقطار، الآسيوية والأفريقية الغنية بمواردها.

كما أن مؤتمر فيينا الذي عُقد عام 1815م ضم الدول الاستعمارية الأوروبية دعم نية فرنسا في رغبتها في احتلال أقطار المغرب العربي؛ بهدف التخلص من النوايا الفرنسية التوسعية في القارة الأوروبية<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة إلى إيطاليا فقد كانت ترغب في إعادة مجد روما، وذلك بتوسيع وجودها في مناطق جديدة من القارة الأفريقية، وخاصةً بعد الفشل الذريع الذي مُنِيَتْ به في شرق القارة الأفريقية، وقد وجدت إيطاليا أن ليبيا التي اعتبرتها شاطئها الرابع، هي المكان المناسب ليكون مستعمرة لها لقربها منها.

أمَّا الدوافع الاقتصادية وهي الدوافع الأساسية والأكثر أهمية، فقد برزت بعد ازدياد حمى التسابق الاستعماري بين الدول الأوروبية الاستعمارية، خاصة بعد الثورة الصناعية، الأمر الذي جعل هذا التسابق يهدف بالأساس إلى الحصول على المواد الخام، وتصريف البضائع الزائدة، لأنَّ أقطار المغرب العربي تشكَّل سوقاً استهلاكياً كبيراً لمنتجات الصناعات الأوروبية، كما أنَّها تُشكِّل مصدراً عظيم الأهمية للمواد الخام الزراعية والصناعية اللازمة للصناعة الأوروبية.

يُضَاف إلى ذلك دافع اقتصادي آخر، يتمثَّل في نقل الأعداد الزائدة من سكان فرنسا وإيطاليا وتوطينهم في أراضي المغرب العربي؛ من أجل السيطرة على الاقتصاد المغربي.

فبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر تسابقت قوى الاستعمار العالمي للاستحواذ على مناطق المغرب العربي، لضمها إلى مناطق نفوذهم ممَّا أوجد خلافات بين تلك القوى في محاولاتهم اقتسام أقطار المغرب العربي، وقد لجأت إلى حُلِّ خلافاتها من خلال اتفاقيات متعدِّدة أدَّت في نهاية المطاف إلى تنازل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا لفرنسا، لتبسط سيطرتها على الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، باستثناء بعض المناطق الشمالية الساحلية من المغرب لتكون من نصيب إسبانيا، كما أنَّ تلك القوى قد تنازلت عن ليبيا لتكون من نصيب إيطاليا، وبالمقابل تنازلت فرنسا عن مصر والسودان لتكون من نصيب بريطانيا.

تجدر الإشارة إلى أنَّ السياسة الاستعمارية التي مارستها فرنسا وإيطاليا في أقطار المغرب العربي تمثلت في السياسة الاستعمارية الاستيطانية، بفرض سياسة الحكم الاستعماري المباشِر.

ويمكن القول إنَّه منذ بداية الاستعمار قامت مختلف أقطار المغرب العربي بمواجهة هذا الاستعمار بكل ما أوتيت من قوة رغم قلة إمكانياتها، وتمكنت من خلال ثوراتها المتعاقبة والمتعددة، ومن خلال حركاتها وتنظيماتها السياسية من الحصول على حريتها، وتقرير مصيرها بنفسها، وإحراز الاستقلال الوطني، والبدء في بناء

ذاتها، وتدعيم أركان وجودها، ولا ننسى دور مصر التي كانت عضواً في الاتحاد المغربي بصفة مراقب، رغم أنّ انضمام مصر الفعلي كعضو كامل العضوية في الاتحاد يعطيه دعماً بشرياً واستراتيجياً واقتصادياً هائلاً، باعتبار أنّ عدد سكان الاتحاد المغربي بعد انضمام مصر الفعلي سيصل إلى أكثر من مائة وثلاثين مليوناً، ممّا يحقق الاتحاد بين أكثر من نصف سكان الوطن العربي، وهذا العمل في حدّ ذاته خطوة هامة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

لقد برزت فكرة لاتحاد المغربي وتمّ تحقيقها على أرض الواقع في شهر أبريل سنة 1958م، فيما عُرف بمؤتمر طنجة بين عدّة أحزاب مغربية من أهمها جبهة التحرير الجزائرية وحزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الجديد في تونس، إلاّ أنّ هذا المؤتمر تعرض لعدة ضغوط حيث كلها كانت تصب في خانة أنّ هذه الأحزاب ترغب في تكوين اتحاد فدرالي، لذلك فشل المؤتمر في تحقيق ما كان يريجه، وهذا ما أصاب محاولة سنة 1964م التي كانت ترغب في تطوير فكرة الاتحاد، ولكن رغم ذلك ظلت الفكرة قائمة حتى حدوث تغيير سياسي بدولة تونس سنة 1987م، إذ بدأت الفكرة تنشط من جديد وأثمرت الاتصالات في هذا الشأن عن قيام تجمع اتحاد المغرب العربي يوم 17 فبراير 1989م بمدينة مراكش، حيث عقد رؤساء دول المغرب العربي تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا مؤتمراً أعلنوا فيه قيام الاتحاد<sup>(2)</sup>.

لقد أعلن القادة الخمسة<sup>(3)</sup> وثيقة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وقد ذكرت الوثيقة الأسس التي تمّ عليها إقامة الاتحاد بأنها "وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير"<sup>(4)</sup>.

كما نصّت الوثيقة على أنّ هذا الاتحاد يهدف إلى "تعزيز استقلال أقطار المغرب العربي وصيانة مكتسباتها"<sup>(5)</sup>.

إضافةً إلى ذلك تشكلت أجهزة الاتحاد الرئيسية وتمثلت في الآتي:

1- مجلس رئاسي ويتكون من رؤساء دول الاتحاد، ويتم التناوب في رئاسته مرة كل ستة أشهر، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار، وتصدر قراراته بالإجماع.

2- مجلس وزراء الخارجية، ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون لاستشراف إمكانيات التكامل بين دول الاتحاد، وعرض دراستها على مجلس الرئاسة.

3- مجلس الشورى ويضم (50) ممثلاً عن برلمان الأقطار المغربية الخمسة، بحيث يمثل كل برلمان عشرة أعضاء.

1- هيئة قضائية لفض المنازعات وتتكون من عشرة أعضاء، عضوين من كل دولة<sup>(6)</sup>.

وفي نفس السياق اتفقت الأقطار الأعضاء على أعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما بينها إزاء العدوان الخارجي وتعهدت كل دولة بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها ليمس أمن، أو حرمة تراب أي منها، أو نظامها السياسي<sup>(7)</sup>.

ومما لا شك فيه أن أي دولة عندما توافق على الدخول في صفة اتحادية معينة في منطقة جغرافية بعينها، تهدف بالأساس إلى تحقيق مصالح وأهداف تسعى لتحقيقها، وهذا ينطبق على دول المغرب العربي حينما قررت الدخول في "اتحاد المغرب العربي"<sup>(8)</sup>.

وهكذا تشكل الاتحاد المغربي من دول المغرب العربي، ليشكل تجمعاً عربياً مؤثراً في شمال أفريقيا.

### المبحث الثاني- معاهدة اتحاد المغرب العربي:

بعد أن صاغ رؤساء دول المغرب العربي وثيقة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وذلك إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة يتيح لها السُّبُل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح

له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره، وتؤمن تميمتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية<sup>(9)</sup>.

#### مواد المعاهدة:

**المادة الأولى:** ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يُسمى اتحاد المغرب العربي.

**المادة الثانية:** تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري، أو سياسي يكون موجّهاً ضد الاستقلال السياسي للدول الأعضاء الأخرى.

**المادة الثالثة:** للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقيات فيما بينها، أو مع دول أو مجموعات أخرى، ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

**المادة الرابعة:** للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية، أو المجموعة الأفريقية الحق في أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك<sup>(10)</sup>.

**المادة الخامسة:** يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناءً على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء، ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

**المادة السادسة:** تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قِبَل الدول الأعضاء، وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

كما تتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة<sup>(11)</sup>.

### المبحث الثالث- أهداف اتحاد المغرب العربي والعوامل التي ساهمت في إخفاقه:

إن هدف اتحاد المغرب العربي تعزيز أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض، وكذلك إحراز التقدم والرفاهية<sup>(12)</sup>، والدفاع عن حقوق المجتمعات المكونة للاتحاد والمحافظة على السلم القائم على العدالة والمساواة وتطبيق سياسات مشتركة في جميع المجالات، وضمان حرية انتقال الأشخاص والممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال وانسياب السلع وتعزيز التعاون واعتماد الحوار<sup>(13)</sup>.

إضافة إلى ذلك فإن تحقيق أغراض أخرى بهدف السياسة المشتركة المُشار إليها سلفاً تكمن في تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار في الميدان الدولي.

أما في ميدان الدفاع فصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء واجب قومي، وفي الميدان الاقتصادي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل هذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة<sup>(14)</sup>.

وفي الميدان الثقافي إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة هوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، وذلك بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء<sup>(15)</sup>.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن اتحاد المغرب العربي عمل على توظيف الطاقات المبعثرة ليعطي العرب القوة والمهابة، ليكونوا جديرين بالعيش في سلام وأمن، ويحفظ حقوقهم وكرامتهم وسط عالم لا يعترف بالضعفاء والصغار، ولكنه يحترم فقط الأقوياء والكبار<sup>(16)</sup>.



لذلك فمشروع الاتحاد العربي يُعد طوق النجاة للأمم العربية، وهو وحده الذي يُتيح لهم بناء قوتهم السياسية والاقتصادية، والعلمية والمعرفية الشاملة، وكذلك قوتهم العسكرية القادرة على صون وحماية أمنهم القومي ليتمكنوا من المشاركة بفاعلية في صناعة عالم اليوم والغد، الذي تتنازع وتتصارع من أجله قوى عالمية وكبرى ومتعددة كل واحدة منها تعمل على تأكيد وجودها وتفوقها ورعاية مصالحها<sup>(17)</sup>.

ونظراً لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فإن من الأهمية بمكان لم الشمل، وذلك أفضل السبل المؤدية إلى إقامة صرح المغرب العربي، وبأنها مرحلة أساسية لتحقيق الوحدة العربية، وأن هذا يؤدي إلى تعزيز استقلال المغرب العربي وصيانة مكتسباته<sup>(18)</sup>.

فالجدير بالذكر أن هناك صعوبات ومشاكل، وقفت حاجزاً أمام بناء مجال اقتصادي مغاربي متضامن، حيث تُوجد مجموعة من العوامل لتكون عائقاً في التكامل الاقتصادي أو السياسي بين البلدان المغاربية، ومنها المناهج المستخدمة للتكامل؛ فعندما ندرس المحاولات المغاربية للتكامل نجد التناقض موجود بين وحدانية الأهداف المتبعة؛ مثل تكامل وتنوع الطرق والوسائل قصد بلوغ هذه الأهداف المشتركة مع تعدد مراكز القرارات المشتركة بسبب تشتت الجهود هنا وهناك<sup>(19)</sup>. بالإضافة إلى إعطاء الأسبقية للسياسة على حساب الاقتصاد، ومن منظوري الخاص هذا لا يجوز؛ فالسياسة والاقتصاد يجب أن يكونا متداخلين بشدة.

وكذلك تعدد مراكز القرارات المشتركة مثل: السوق العربية المشتركة التي تدرس المشاكل المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الجهوي، ومن جانب آخر كان للتبعية الاقتصادية سبب في تشكل تبعية البلدان المغاربية مالياً واقتصادياً للبلدان المتقدمة، إضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل التي تسببت في إخفاق التكامل المغاربي منها: سوء استخدام إمكانيات الإنتاج الناتج عن الاختلال الاقتصادي الهيكلي، وتعرض إمكانيات التنمية المغاربية للخطر بسبب الاقتصادات البدائية المقطعة

الأوصال والمتنافسة، وقلة تماسك السياسات الصناعية للبلدان المغربية، وغياب التنسيق في مخططاتها الوطنية في محالة منها لتقليد المعارف والآليات الاقتصادية للغرب، وهذا التقليد نلمسه على الصعيدين؛ النظري في اقتباس البلدان المغربية نظريات ومذاهب لا تتلاءم مع وضعيتها، وكذلك على الصعيد التطبيقي من حيث تقليد الغرب الصناعي بدلاً من استخلاص التجارب من البلدان المتقدمة، ولتجنب الأخطاء لجأت الدول المغربية إلى التجارب الصناعية نفسها وهي لا تتلاءم أصلاً مع الظروف الاقتصادية المغربية<sup>(20)</sup>.

يُضاف إلى ذلك الإصابة بداء المنافسة؛ لا من أجل البناء الوجودي في اتجاه المغرب العربي؛ بل من أجل بناء انفصالي على غير قصد، ومن المنطقي أن يترتب على هذا التسلط أو الاعتداء الكمي رغبةً في الهيمنة أدّى إلى التباعد، خاصةً بعد الظفر بالحرية لكل قطر وصل إلى القطيعة والرفض، وخير مثال:

- 1- خلاف جزائري مغربي من أجل الحدود شفع بتورط حرب حدودية كانت أسوأ حجر أساس لتفريق الأشقاء في المغرب العربي.
- 2- خلاف جزائري تونسي من أجل الحدود أيضاً وحُسم بتنازل تونس.
- 3- خلاف تونسي ليبي من أجل الحدود كذلك.
- 4- خلاف مغربي موريتاني وصل بين قيادة المغرب العربي بين مؤيد ومناهض، وتكفّل الزمن بحل المعضلة.
- 5- خلاف جزائري ليبي من جهة ومغربي موريتاني من جهة أخرى بسبب الصحراء الغربية، وقد اختزل الخلاف ليصبح جزائرياً مغربياً في الأخير<sup>(21)</sup>.

والسؤال القائم لِمَ هذا الخلاف؟ هل من أجل بناء المغرب العربي أم أنه خلاف ينسف فكرة وحدة المغرب العربي من الأساس ويكشف عن انفصالية حادة عصبية إقليمية تكاد توقعنا في بؤرة التناحر، وهل كل هذا التناقض يجوز بين أشقاء تجمع بينهم عقيدة ومذهب وكفاح واحد ويربطهم فكر مغربي عُرف على مر العصور بالتواصل والجدية.

- يمكن الإجابة على هذا السؤال بالرجوع إلى أسباب التردّي وهي:
- 1- طبيعة الثقافة والتعليم عند أولي الأمر فينا و تأثيراتهم المدرسية على أساس هيكلية مع العلم أنّ ثقافتهم لم تكن متجانسة ولا متحدة أحياناً.
  - 2- المؤثرات العالمية بكل ما فيها من سلبيات.

رغم من كل هذا لا بد من بناء مغربنا العربي في شتى الميادين لما يجيش في ضمير شعوب المغرب العربي من إحساس بضرورة البناء الوحدوي و إيجاد الحلول لذلك. وهو ما سيتم الحديث عنه في المبحث الرابع.

#### المبحث الرابع-إعادة بناء فكرة المغرب العربي:

تحتاج فكرة إعادة بناء المغرب العربي اقتصادياً إلى إعادة بناء نظرتنا الاقتصادية داخل المغرب العربي من حيث تحديد دور الاقتصاد واستكشاف كيفية توظيفه ليس في التنمية فقط ؛ وإنما في البناء ككل<sup>(22)</sup>.

وهذا يحتاج إلى تحقيق الأغراض الآتية:

- 1- الاختيارات الأساسية لبناء وحدة اقتصادية وبناء سوق مشتركة.
- 2- علاقات تجارية.
- 3- تنسيق سياسات التصدير.
- 4- تنسيق الخطط الإنمائية<sup>(23)</sup>.

إنّ الغاية من التعاون المتكامل خلق مجال للمغرب العربي بإشباع الحاجات الملحة لشعوبنا لما تتوفر به المنطقة من إمكانيات لا يُستهانُ بها، هذا على الصعيد الاقتصادي.

أما على الصعيد الثقافي فقد طُرِحَت مسألة تأسيس فكرة المغرب العربي تأسيساً ثقافياً، ذلك أنّ المغرب العربي متعدد، وهذا أمر واقع، إذ نجد تنوعاً جغرافياً من صحراء وبحر وجبال، وهو يتمتع بعمق تاريخي طويل، ومن الطبيعي أن يخلق كل ذلك تنوعاً في السكان والجماعات البشرية التي تكونه، فهذا التنوع ليس منفراً ولا

مفترقا؛ بل هو في حقيقة الأمر مصدر إثراء وتجاوز يدفع إلى المُضَيِّ نحو الأمام<sup>(24)</sup>.

إنَّ التعدد ضروري، لقد طرح الجانب الثقافي على هذا الأساس على الصعيد الفكري والأدبي، وكان ذلك في جميع المجالات وهذا أمر ضروري يعكس أهميته<sup>(25)</sup> من خلال التوجه إلى ميدان التربية والثقافة والإعلام كمرحلة أولى وذلك بأن تشكل دول المغرب الراغبة في البناء الوحدوي مجلساً تأسيسياً أعلى يعمل بواسطة التخطيط العملي على:

1- توحيد التعليم حسب المراحل الزمنية من الابتدائي إلى العالي وتكون الوزارات المعنية لكل الأقطار تمثل وزارات تنسيق تعمل على تطبيق ما يقدم لها المجلس التأسيسي، وهذا العنصر أساسي لا ينتظر التأخير أو الأخذ والرد.

2- العمل بنفس الأسلوب في الميدان الثقافي.

3- توحيد وسائل الإعلام خاصة الإذاعات وتسخيرها تسخيراً موحداً لخدمة دول المغرب العربي أو ولايات المغرب العربي<sup>(26)</sup>. وبالتالي فعندما يتم توحيد التعليم والثقافة والإعلام نكون قد أتممنا بالفعل عملية البناء والتشييد.

لقد كانت فكرة تحقيق وحدة المغرب العربي عبر الثورة الجزائرية<sup>(27)</sup>، إذ كيف يمكن لثورة قضت خُمُسُ سنواتٍ في النضال أن تضحى بآمالها وآمال شعبها فتقيم دولتها لمصلحة الآخرين حتى يتغلبوا على مشاكلهم التي تعترضهم، فالوحدة لا يمكن أن تقوم إلا بعد أن يتم الإشباع على صعيد كل قطر مغربي على حده، إذ بعدما يشبع كل قطر دولته ويتمكن منها، حينها يمكن التفكير في بناء المغرب العربي، والقَبُول بتنازلات من جانب كل دولة في سبيل إقامة أي شكل حدودي، سواء تنسيق أو اتحاد أو تضامن أو وحدة اندماجية<sup>(28)</sup>.

**الخاتمة:**

من خلال دراسة هذا البحث نستنتج الآتي:

- 1- تشكل الاتحاد المغربي من دُول المغرب العربي، لِيُشكَل تجمعاً عربياً مؤثراً في شمال أفريقيا.
- 2- يجب على المسؤولين المحليين للأقطار المغربية ضرورة الاتصالات الدورية كلما اقتضت الظروف؛ من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي.
- 3- لا يمكن لاتحاد المغرب العربي أن يتحقق إلا بفضل إرادة واضحة وقوية من قِبَل الشعوب ومن قِبَل الدول، وأن تكون هذه الإرادة خالية من كل نوايا التوسع أو التسلط من طرف أية دول، وهذا يتطلب نضجاً فكرياً.
- 4- إن وحدة المغرب العربي يجب أن تكون طريقاً للوحدة العربية كاملة.
- 5- بإمكان المغرب العربي إعادة تصحيح الخلل في العلاقة الأوروبية الأفريقية القائمة أساساً على الخلفية الاستعمارية الاستقلالية.

**التوصيات:**

- 1- العمل على أن يستمر التفاعل بين أقطار المغرب العربي في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ لأن هذا الاتحاد ما هو إلا أئنة في إقامة صرح الوحدة العربية الشاملة.
- 2- إقامة مؤسسات ثقافية هدفها تنمية التكامل بين دول الاتحاد فكرياً وتاريخياً.
- 3- إقامة المؤتمرات والملتقيات والندوات بين العناصر الشبابية وذلك لإذكاء روح المحبة والألفة بين الفئات والعمل على ترسيخ فكرة الوحدة العربية.
- 4- العمل على رفع القيود المبالغ فيها في المنافذ البرية والمطارات .

## هوامش البحث ومراجعته:

- (1) أحمد إسماعيل راشد، "تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر- ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا"، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص16.
- (2) هيثم كيلاني "تقييم التجارب الوجدوية السابقة ظروف قيامها وأسباب فشلها"، مجلة الوحدة، السنة السادسة، العدد (65) المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1990م، ص58 - 59.
- (3) الرئيس زين العابدين بن علي والملك الحسن الثاني والرئيس الشاذليين جديد والعقيد معمر القذافي، والعقيد معاوية ولد الطابع.
- (4) جهاد طه، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، يونيو 2001، ص12.
- (5) المرجع نفسه، ص12.
- (6) فؤاد اليوسفي "اتحاد المغرب العربي"، مركز الدراسات والبحوث، مصراتة، 1989م ص25.
- (7) محيي الدين الحضري، العمل المغاربي المشترك من التخطيط إلى التنفيذ، مركز الدراسات العربية المتوسطة، تونس 1990م، ص16.
- (8) عبد الباقي يوسف "نحو خلق بيئة مناسبة للتلاحم العربي الأفريقي"، أبحاث ندوة الثقافة العربية الأفريقية . رؤية مستقبلية . مطابع الثورة، بنغازي 2010م، ص340.
- (9) وثائق مركز الدراسات الدولية للمغرب العربي والأمانة لاتحاد المغرب العربي بتونس، ص82.
- (10) أحمد إسماعيل راشد، مرجع سابق، ص16.
- (11) اتحاد المغرب العربي دراسات ووثائق، معاهدة اتحاد المغرب العربي، تونس، 1991م، ص83.

- (12) سليمان سامي الشحومي "المبادرات الوجدانية الليبية 1969م - 2009م"، مجلة قطوف المعرفة، مركز الدراسات والبحوث، السنة الثانية، العدد الرابع، طرابلس، 2010م، ص17.
- (13) المرجع نفسه، ص17.
- (14) اتحاد المغرب العربي دراسات ووثائق، مصدر سابق، ص81.
- (15) مختار إحسان عزيز، "الثقافة والتحديات المعاصرة"، مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، 1996م، ص2.
- (16) المرجع نفسه، ص17.
- (17) فؤاد اليوسفي، مرجع سابق، ص31.
- (18) منير شفيق، "العلاقات التنقيفية فيما بين الدول العربية"، مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا 1993، ص239.
- (19) جهاد طه، مرجع سابق، ص12.
- (20) عبد الحميد براهيم "المغرب العربي في مفترق الطرق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص360 - 361.
- (21) الهادي حمودة الفزي "الفكر العربي والوحدة"، أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، تونس، 19 - 24 أكتوبر 1981م، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ص251 - 252.
- (22) محمد عابد الجابري وآخرون "وحدة المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص9.
- (23) عياض بن عاشور، "المغرب العربي بين التجارب والتشديد"، جمعية الدراسات الدولية، تونس 1984م، ص24.
- (24) جهاد طه، مرجع سابق، ص10.
- (25) محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص10.
- (26) الهادي حمودة الفزي، مرجع سابق، ص958.

- (27) جلال يحيى وآخرون، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، مراكش، 1981، ص596 - 598.
- (28) أبو القاسم سعد الله، "الحركات الوطنية الجزائرية"، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، القاهرة، 1985م، ص88.